



شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

بسم الله الرحمن الرحيم



HANAA ALY



شبكة المعلومات الجامعية
التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم



HANAA ALY



شبكة المعلومات الجامعية
التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
على هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيداً عن الغبار



HANAA ALY

دراسة فاعلية التشريعات البيئية والمنع الأجنبية لتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية

رسالة مقدمة من الطالبة
مها جمال عبده على الفيشاوي

ليسانس حقوق – كلية الحقوق – جامعة عين شمس – ٢٠٠٥
ماجستير في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة
في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
معهد الدراسات والبحوث البيئية
جامعة عين شمس

صفحة الموافقة على الرسالة
دراسة فاعلية التشريعات البيئية والمنع الأجنبية لتطوير العشوائيات
بمحافظة القليوبية

رسالة مقدمة من الطالبة
مها جمال عبده على الفيشاوي
ليسانس حقوق – كلية الحقوق – جامعة عين شمس – ٢٠٠٥
ماجستير في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة
في العلوم البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية
وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:
اللجنة:

التوقيع

١ - أ.د/عاطف عبد الحميد حسن
أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق
جامعة عين شمس

٢ - أ.د/فيصل زكي عبد الواحد
أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق
جامعة عين شمس

٣ - أ.د/حاتم سعد عباس قابيل
أستاذ إدارة الأعمال – كلية النقل الدولي واللوجستيات
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

دراسة فاعلية التشريعات البيئية والمنع الأجنبية لتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية

رسالة مقدمة من الطالبة
مها جمال عبده على الفيشاوي
ليسانس حقوق - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - ٢٠٠٥
ماجستير في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة
في العلوم البيئية
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١ - د/عاطف عبد الحميد حسن
أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق
جامعة عين شمس

٢ - د/فؤاد عبد الهاشمي إبراهيم
مدرس إدارة الأعمال - أكاديمية المستقبل

ختم الإجازة
أجيزت الرسالة بتاريخ / ٢٠٢٠ /
موافقة مجلس المعهد / ٢٠٢٠ /
موافقة الجامعة / ٢٠٢٠ /

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا
أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدَّمَاءَ وَنَحْنُ
نُسَبِّمُ بِحَمْدِكَ وَنَقْدِسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا نَعْلَمُونَ

صدق الله العظيم

البقرة الآية (٣٠)

نَعْلَمُوا الْعِلْمُ .. فَإِنَّمَا نَعْلَمُهُ لِلَّهِ خَلِيفَةً .. وَرَبِّ الْجَمَادِ .. وَرَبِّ الْأَرْضِ .. وَرَبِّ الْمَلَائِكَةِ ..

وَالْبَحْرَيْنِ .. وَرَبِّ الْجَنَّاتِ .. وَرَبِّ الْجَنَّاتِ .. وَرَبِّ الْجَنَّاتِ .. وَرَبِّ الْجَنَّاتِ ..

لِوْرَاء

إلى روح والدتي وعمتي رحمة الله عليهن نبع الحنان والعطاء.

إلى أعز ما أملك في الدنيا إلى بناتي (بسنت وبسمة وكارما) اللاتي
عانيتني معهم وصبرن على لحين إتمام هذه الدراسة.

إلى كل أصدقائي وأحبابي ورؤسائي بالعمل وكل من قدم إلى يد العون
والمساعدة حتى إتمام هذه الدراسة فلهم كل الشكر والتقدير وأسأل الله أن
يجازيكم عنى خير الجزاء.

الشكر والتقدير

أحمد الله رب العالمين وأشكره سبحانه وتعالى شكرًا يليق بجلاله على توفيقه لي لإتمام هذا العمل ..

من لم يشكر الناس لم يشكر الله، واعترافاً منا بالفضل وتقديرنا للجميل، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزييل وامتناني وتقديرني إلى **أ.د/ عاطف عبد الحميد حسن** أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق سابقاً - جامعة عين شمس، لقبوله الإشراف على الرسالة ولما منحه لي من وقت وجهد وتوجيهه وإرشاد وتشجيع لإنجاز هذا العمل والذي أرى فيه صورة مجسمة للخير والفضل ومثلاً طيباً للبذل والعطاء والذي غمرني بفائض علمه وتوجيهاته القيمة التي كان لها الأثر الطيب في إخراج هذه الرسالة في صورتها النهائية.

كما أتقدم بجزيل شكري وتقديرني واحترامي إلى **أ.د/ فؤاد عبد الهاشمي** مدرس إدارة الأعمال بأكاديمية المستقبل ، والذي سعدت بأشرافه على هذه الدراسة فلا توفيكلمات الشكر والثناء على ما قدمه لي من دعم وعون وتوجيهات ونصائح ليخرج هذا العمل بهذه الصورة.

وأتقدم بجزيل شكري وتقديرني واحترامي إلى **أ.د/ فيصل زكي عبد الواحد** أستاذ ورئيس قسم القانون المدني سابقاً بكلية الحقوق- جامعة عين شمس على تشريفه لي في لجنة المناقشة والحكم، وأشكره على ما بذله معي من جهد وتقدير وتقدير لرسالتي فهو من الأساتذة الذي يشهد لهم بالعلم والمعرفة فله جزيل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر العميق إلى **أ.د/ حاتم قابيل** أستاذ إدارة الأعمال بكلية التجارة - جامعة المنصورة، على تكرمه وتقضله بقراءة هذه الرسالة وتحمله عناء مناقشتي وتقدير وتقدير الرسالة وتصويب ما بدا من أخطاء.

ومسأك الختام أتقدم بجزيل الشكر لأستاذى وقدوتى ومثلى الأعلى وحبيب الملايين **أ. د/ عزت عبد الحسن سلامه** أستاذ القانون المدني المساعد بكلية الحقوق - جامعة عين شمس ، لما منحه لي من ثقة بالنفس ومسانده وتشجيع دائم ، فله مني كل الحب والإحترام والتقدير وأسأل الله أن يحفظه ويديم عليه نعمة الصحة والعافية ويحقق له كل ما يتمنى ويبارك لي في عمره.

المستخلص

تعد ظاهرة العشوائيات في مصر، من أحد أهم التحديات والحروب التي خاضتها مصر خلال السنوات الأخيرة، فرغم صعوبة إيجاد تمويل مناسب للتخلص من كل المناطق العشوائية التي تمثل خطورة داهمة على حياة قاطنيها، فإن الحكومة تمكنت من إيجاد التمويل المناسب، وبالفعل تحول الحلم الذي راود القيادات السياسية على مدار عصور مضت إلى حقيقة، حيث تهدف الدراسة إلى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية الذي نادت به ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ من خلال تطوير العشوائيات بمصر وتوفير حياة أمنية لكل المواطنين وإشتملت فروض الدراسة على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تفعيل التشريعات البيئية والمنح الأجنبية لتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

وذلك من خلال تفعيل شراكة الدول المانحة مع كل من السلطة المختصة والممثلة في ديوان عام محافظة القليوبية ومؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص ، حيث تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتكوين الإطار النظري للبحث، وتم جمع البيانات من خلال استماراة استقصاء كأدلة رئيسية للبحث من خلال عمل مسح شامل لجميع العاملين بوحدة تطوير العشوائيات على مستوى محافظة القليوبية ، وذلك من خلال عينة مكونة من (١٨) موظف من العاملين بوحدة تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية، وقد أسفرت النتائج عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠٠٥) بين التشريعات البيئية وتطوير العشوائيات، كما أن هناك تأثير للتشريعات البيئية على تطوير العشوائيات بنسبة (٥٥٪) ، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠٠٥) وبلغ تأثير التشريعات البيئية على تطوير العشوائيات بنسبة (١٠٪)، وأوصت الباحثة بأهمية تفعيل التشريعات البيئية لتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية، كما أوصت أيضا بتولى إهتمام خاص نحو الحصول على المزيد من المنح الأجنبية نظرا لما قدمته من فوائد ملحوظة في تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

ملاخص البحث

العشوائيات في مصر كارثة يندى لها الجبين.... نساء ورجال، شيوخ وأطفال يعيشون على الهاشم في دائرة النسيان محرومون من أدنى حد للحياة الكريمة، فعدد سكان العشوائيات في مصر بلغ ربع سكان مصر وهذا رقم مخيف والعدد التقريري هو ٨ ملايين نسمة يعيشون في ٨٨ منطقة عشوائية على مستوى الجمهورية (تقرير الجهاز المركزي للتعبئي العامة والاحصاء)

ويرى (حمادة، إبراهيم ٢٠١٩) أن محافظة أسيوط تحتل وحدها حسبما تنص الأرقام الرسمية نصيب الأسد تليها القاهرة الكبرى وتشمل القاهرة والجيزة والقليوبية وبما أنني من أبناء محافظة القليوبية ففضلت أن يكون البحث على هذه المحافظة خاصة بأنه تم إبرام بروتوكول بين الاتحاد الأوروبي المتمثل في منحة الوكالة الألمانية

Deutsche Gesellschaft Fur Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

- التي تستهدف دعم وتدريب العاملين بوحدة تطوير العشوائيات بال محليات بالتدريب والتعلم نحو إدارة المشروعات من خلال برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية وجودة إدارة المشروعات وذلك للعمل على تطوير العشوائيات بالإضافة إلى إكساب المهارات المستهدفة من التدريب للأجيال القادمة وذلك لتحقيق التنمية المستدامة في تطوير العشوائيات، وتتبلور مشكلة العشوائيات بمحافظة القليوبية في أنه يعيش ٢ مليون و١٣٣ ألفاً و٧٧٥ مواطناً في ٦٧ منطقة عشوائية بنسبة ٤٣٪ من سكان المحافظة البالغ عددهم ٥ ملايين و١٥٨ ألفاً و٣٤٤ نسمة (الجهاز المركزي للتعبئي العامة والاحصاء).

- وتعتقد الباحثة أن مدينة الخصوص ستشكل زلزال مصر القادم لأن المدينة بنيت بالكامل بشكل عشوائي ولم يراع فيها خطوط التنظيم أو المسافات والارتفاعات بما يؤدي إلى صعوبة تطوير البنية الأساسية بها في ظل عدم توافر الاشتراطات الهندسية للبناء مع قانون البناء المتعارف عليه ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ لذا فإن المنحة الألمانية أسهمت بشكل ملحوظ في تطوير المدارس والشوارع وتطوير منظومة النظافة بمدينة الخصوص مما كان لهو مردود إيجابي على المواطنين

- كما أنه منطقة هي شرق شبرا الخيمة يضم ١٣ منطقة عشوائية اسفل أبراج الضغط العالي التابعة لمحطة كهرباء شبرا بما يمثل خطورة على حياة السكان والبناء يتم بشكل عشوائي وأنه تم اختيار منطقة عبد المنعم رياض بشبرا الخيمة بكثافة سكانية حوالي ٣٥ ألف نسمة ومنطقة منشية علام بالخصوص بكثافة ١٥٠ ألف نسمة ومنطقة بحري

السكة الحديد يقلوب بكثافة ٤٠ ألف نسمة لعدة اعتبارات أهمها الكثافة السكانية وشدة إحتياجات الخدمات وضعف أساس البنية التحتية بها حيث تم إستغلال هذه المنحة في تطوير تلك المناطق عن طريق دراسة المكان من كل جوانبه وتطبيق منهج التنمية بالمشاركة والارتقاء بمستوى الخدمات والبنية الأساسية بهذه المناطق من تعليم ونظافة وصحة فضلاً عن المياه والصرف الصحي وتطوير الوحدات الصحية بمنشية عثمان ونوبار وتطوير منظومة النظافة.

- أما مدينة قليوب فيوجد بها ترع ملوثة بمخفات الصرف الصحي والقمامة والحيوانات النافقة مما يستوجب تغطية هذه الترع لما تشكله من خطورة على حياة المواطنين علاوة على الشوارع الغير مرصوفة مما يعوق حركة المارة مما يستوجب رصف هذه الشوارع ببلاط الانترلوك بالإضافة إلى توفير معدات حديثة لمنظومة النظافة و تشجير الشوارع و عمل حديقة للأطفال ومكتبة عامة

فقد عقدت المحافظة إجتماعاً مع عدد من أعضاء الوكالة الألمانية بالقاهرة ومسئولي إدارة العشوائيات بالمحافظة لبحث تطوير ٣ مناطق عشوائية بمحافظة القليوبية بمنحة ٨ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي، وكان لصندوق تطوير المناطق العشوائية دور مهم في تحقيق سلسلة من الإنجازات ب مختلف محافظات الجمهورية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فيما يلي:

وجود قصور في تطبيق نصوص التشريعات البيئية بالإضافة إلى غياب دور الرقابة من قبل المحليات مما أدى إلى تساهل المواطنين في إقامة المنازل العشوائية بالمخالفة لقانون البناء الموحد ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ وعدم وجود وعي لدى المواطنين بأهمية الحفاظ على البيئة ومن خلال الدراسة الإستطلاعية على مكونة من (٢٠٠) مواطن من قاطني العشوائيات بمحافظة القليوبية (مدينة قليوب البلد ومدينة الخصوص وحي غرب شبرا الخيمة) وكان المتوسط العام بعد فاعلية المنح الأجنبية (٣٤٣٠.) بوزن نسيبي (٦٦.٨٪) لعينة الجمهور من شبرا الخيمة، وبلغ المتوسط العام بعد فاعلية المنح الأجنبية (٣٥) بوزن نسيبي (٧٠.٠٪) لعينة الجمهور من الخصوص، كما كان المتوسط العام بعد فاعلية المنح الأجنبية (٣٠٣٨) بوزن نسيبي (٦٧.٦٪) لعينة الجمهور من قليوب ومن خلال نتائج الدراسة الإستطلاعية ألقى الباحثون الضوء على أهمية تفعيل التشريعات البيئية للاستفادة من المنح الأجنبية من الاتحاد الأوروبي والمتمثلة في منحة الوكالة الألمانية لتطوير عشوائيات محافظة القليوبية.

تساؤلات البحث

يمكن بلورة مشكلة البحث في الأسئلة الآتية :

- ما أثر تطبيق التشريعات البيئية في القضاء على المناطق العشوائية بمصر؟
- ما أهمية الاستفادة من المنح والمساعدات الأجنبية في تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية؟
- ما دور الجمعيات الأهلية في تطوير المناطق العشوائية؟
- ما دور منظمات المجتمع المحلي في تطوير العشوائيات؟
- ما اساليب تحويل المناطق العشوائية الى مناطق حضرية؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

حيث يهدف إلى تحقيق هدف رئيسي بجانب مجموعة من الأهداف الفرعية أما الهدف الرئيسي فيتمثل في دراسة فاعلية التشريعات البيئية والمنح الأجنبية في تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية بينما الأهداف الفرعية فتمثلت فيما يأتي:

- العمل على تحقيق أهم أهداف ثورة الخامس والعشرون من يناير لعام ٢٠١١ وهي تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال القضاء على ظاهرة العشوائيات.
- العمل على تفعيل التشريعات البيئية الحالية لتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.
- توجيهه أموال المنح الأجنبية المتمثلة في منحة الاتحاد الأوروبي نحو أغراضها التي خصصت من أجلها.
- التعرف على اهم التحديات التي تواجه العاملين بوحدات تطوير العشوائيات وسبل مواجهتها.
- تلبية الاحتياجات الأساسية للجمهور المستهدف من قاطنى المناطق العشوائية من خلال استطلاع الرأى قبل وضع خطة التطوير.
- تنويعية العاملين بوحدات تطوير العشوائيات والجمهور المستهدف بالتشريعات البيئية المعمول بها في مصر (مثل قانون حماية البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته ولائحته التنفيذية) وجزاء مخالفة قواعدها.
- القاء الضوء على أهمية برنامج التنمية بالمشاركة من خلال تضافر جهود منظمات المجتمع المدنى مع العاملين بوحدات تطوير العشوائيات.

فروض البحث

١- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التشريعات البيئية وتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

٢- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المنح الأجنبية وتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

متغيرات البحث

يتبنى البحث الحالي نموذجاً افتراضياً يعبر عن التأثير المنطقي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث أن البحث يحتوي على أكثر من متغير مستقل ومتغير تابع حيث يتم اعتبار فاعلية التشريعات البيئية عينة البحث متغير مستقل يؤثر في المتغير التابع وهو تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

- المتغير المستقل فاعلية التشريعات البيئية.

- المتغير التابع تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

كذلك تم اعتبار المنح الأجنبية عينة البحث متغيراً مستقلًا ممثلاً في منحة الوكالة الألمانية (GIZ) و يؤثر في المتغير التابع وهو تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

- المتغير المستقل المنح الأجنبية.

- المتغير التابع تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

يتم اعتبار المنح الأجنبية عينة البحث متغيراً مستقلًا يؤثر في المتغير التابع وهو تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

أهمية البحث

يمثل هذا البحث درجة من الأهمية على عدة مستويات:

- ١- المستوى المهني أو العلمي:

يتم تفعيل التشريعات البيئية والاستفادة من المنح والمساعدات الأجنبية لتطوير المناطق العشوائية بمحافظة القليوبية تمهدًا للقضاء عليها.

- ٢- المستوى العلمي أو الأكاديمي:

إضافةً بعد جديد حيث أن تفعيل التشريعات البيئية والاستفادة من المنح والمساعدات من المتوقع أن يلعب دوراً كبيراً في تطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

أ- المستوى الشخصي للباحثة:

إن الباحثون من أبناء محافظة القليوبية ومن العاملين بوحدة تطوير العشوائيات لذا فمن المتوقع أن يساعد هذا البحث في الوقوف على معوقات تفعيل التشريعات البيئية والمناخية للأجنبية لتطوير العشوائيات بمحافظة القليوبية.

حدود البحث

تتمثل حدود البحث في الآتي:

أ- الحدود الزمانية:

في الفترة من سنة ٢٠١٤ - ٢٠١٨

ب- الحدود المكانية:

تطبق الدراسة على محافظة القليوبية المتمثلة في عشوائيات (مدينة قليوب - مدينة الخصوص - حي غرب شبرا الخيمة).

منهجية البحث

- من أجل تحقيق أهداف البحث قامت الباحثة بإتباع المنهج الوصفي والأسلوب الاستقرائي والتحليلي وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات التي ترتبط بالبحث وكذلك استخدام الاستنتاج المنطقي وذلك من خلال تحليل مشكلة البحث وأبعادها وذلك عن طريق الاستعانة بالآتي:

١- المصادر الأولية: والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع البحث بالإضافة إلى البحث والمطالعة في موقع الانترنت المختلفة.

٢- المصادر الثانوية: والتي تتمثل في جمع البيانات الأولية من خلال سحب عينة من مدن محافظة القليوبية (مدينة قليوب - مدينة الخصوص - مدينة شبرا الخيمة)